الفجوة الرقمية

مقدمة: رغم الثورة الرقمية وتقدم تقنيات المعلومات والاتصالات في جميع مرافق الاقتصاد والمجتمع في العالم المتقدم، إلا أنه لا يزال هناك مئات الملايين من الأفراد في العالم بلا اتصال بالإنترنت، وهم بالتالي مستبعدون من الاقتصاد الرقمي. ويواجه الأفراد والمجتمعات في البلدان النامية خطر الانقطاع عن عالم الإنترنت، بسبب الفجوة الرقمية بين من يملكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذين لا يملكونها. إذ تقدم التقنيات الحديثة الوعد بتحقيق تنمية مستدامة، مع إعطاء الأمل للمجتمعات الفقيرة والضعيفة بأن تكون بدورها فاعلة في الاقتصاد الرقمي؛ وذلك من أجل تقاسم فوائد الثورة الرقمية مع كل جزء من العالم.

1- تعريف الفجوة الرقمية:

الفجوة الرقمية هي الفرق بين أفراد وفئات المجتمع، أو المجتمعات أو السكان الذين لا يستطيعون الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر أو الإنترنت، والفئة الأخرى الذين يمكنهم الوصول. ويشير المصطلح إلى الفجوة التقنية بين الذين يستطيعون استخدام الانترنت ووسائل الاتصالات الأخرى بسبب امتلاكهم الأدوات والمعدات الحاسوبية والمهارات والقدرة المادية، وبين الذين لا يستطيعون استخدام الانترنت لضعف القدرات والمهارات والمعدات الحاسوبية.

وتعرف الفجوة الرقمية بأنها: " درجة التفاوت في مستوى التقدم (سواء بالاستخدام أو الإنتاج) في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وأخر أو تكتل وأخر أو مناطق البلد الواحد."

ومن هنا نجد بأن الفجوة الرقمية هي تلك الفجوة التي تفصل بين من يمتلكون المعرفة والقدرة على استخدام التقنيات الحديثة، وبين من لا يملكون هذه المعرفة وتلك القدرة.
وإجمالا يمكننا القول بأن المجتمع أصبح ينقسم على هذا النحو بالإضافة إلى التقسيمات التقليدية الأخرى.

2- ظهور وانتشار مصطلح الفجوة الرقمية:

ظهَر مُصطلح الفجوة الرقمية قبل شيوعه حاليًّا في بادئ الأمر في الولايات المتحدة الأمريكيَّة في منتصف التسعينات، وكان وقتها مصطلحًا محليًّا، يشير إلى أي اختلاف أو تفاوت في القُدرة على الحصول على المعلومات بأيّ طريقة كانتْ بين المواطنين الأمريكيّين، بدأ بعد ذلك المُصطلح يشيع ويتخذ طابعًا عالميًّا، ويَتَبَلْور ويتركز أكثر الأنترنت، وانتهى الأمر حاليًّا إلى تعريف الفجوة الرقمية ببساطة على أنها "الفجوة بين من

يملكون حواسب آلية، ويستخدمون الأنترنت، وبيْن مَن لا يملكونها، ولا يتمكَّنون من الدخول للإنترنت"، (يتصل بالإنترنت 1 مِن كل 1000 مواطن في الدول النامية، بينما يتَّصل بالإنترنت 600 من كل 1000 مواطن في الدول المتقدِّمة)، ولم يخلُ الأمر بالقطع مِن التسليم بأنَّ" الفجوة الرقمية "ما هي إلا جزءٌ مِن مشكلة أكبر وأكثر تعقيدًا، ترتبط في جوهرها بالفقْر وعدم المساواة.

وقد انتشر هذا المصطلح مع انتشار مفهوم التجارة الإلكترونية, والحكومة الإلكترونية, فبدأت مشاورات واسعة بين المتخصصين في المعلوماتية عن وضع الفئات التي تقع في الفجوة الرقمية، لما يفوتهم من فوائد كثيرة وخدمات تقدم وتتاح لمستخدمي التكنولوجيا.

3- واقع الفجوة الرقمية:

حوالي نصف سكان العالم يتمتعون بالنفاذ إلى الإنترنت وباستخدامها. والنصف الآخر محروم من ذلك. ويعيش العديد منهم في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الصعيد العالمي، أُضيف أكثر من مليار مستعمل جديد للإنترنت على مدى السنوات الأخيرة، ومع ذلك لا تزال هناك فجوات رقمية كبيرة بين البلدان والمجتمعات والأفراد الأكثر توصيلاً والأقل توصيلاً. والاحصائيات تشير إلى أن حوالي 85 في المائة من الأفراد كانوا يستخدمون الإنترنت في البلدان المتقدمة في 2019، مقابل 47 في المائة في البلدان النامية.

إن مصطلح الفجوة الرقمية ليس مصطلحا مقصورا على الفجوة بين دول الشمال والجنوب، ولكنه ينطبق على فئات المجتمع داخل الدولة الواحدة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تلك الدولة المتطورة تكنولوجيا، توجد فجوة بين الأغنياء المتعلمين والفقراء الأميين، ونفس الأمر ينطبق على مجتمعات دول الجنوب.

4- أسباب الفجوة الرقمية

من الأسباب الاجتماعية والثقافية للفجوة الرقمية:

- **تدنى التعليم وعدم توافر فرص التعلم :** ويعتبران من أهم الأسباب التي تنتج عنها الفجوة الرقمية.
- **الأمية :** تعتبر الأمية من الأسباب الرئيسية المؤدية للفجوة الرقمية، فكلما ارتفعت نسبة الأمية أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الرقمية، ومن المعلوم أن نسبة الأمية بين

البالغين في العالم العربي تقدر بـ 45 % ، وهي أعلى من المتوسط العالمي وحتى من متوسط البلدان النامية.

- **الدخل:** يعتبر الدخل من الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية، فالأفراد في الدول النامية دخلهم محدود بعكس الأفراد في الدول المتقدمة. وبالتالي تنشأ الفجوة الرقمية بسبب الفرق بين الدخل في الدول النامية والمتقدمة .

- **الفجوة اللغوية:** تلعب اللغة دورًا رئيسيًا في اقتصاد المعرفة، لذلك يعد التخلف اللغوي من الأسباب الرئيسية للفجوة الرقمية. ولذلك تسعى جميع الدول حاليًا إلى الاهتمام بلغتها القومية، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمومًا والإنترنت بصفة خاصة. إلى جانب إعطاء الأولوية للغة الانجليزية كلغة أجنبية أولى.

- **الجمود المجتمعي:** تتسم مجتمعات الدول النامية بضعف قابليتها للتغيير لأسباب عديدة، ترجع إلى منظومة القيم والتقاليد السائدة. وبالتالي فهي تجد صعوبة في تقبل أي تغييرات جديدة نظرًا لتمسكها بهذه القيم والتقاليد.

- **الجمود التنظيمي والتشريعي :** من أهم أسباب الفجوة الرقمية عدم توافر البيئة التمكينية، التي تتيح مشاركة متوازنة في إحداث التنمية من قبل القطاع العام والخاص، وهذا ناتج عن الجمود التنظيمي والتشريعي.

- **غياب الثقافة العلمية التكنولوجية** : من الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية غياب الثقافة العلمية التكنولوجية. وعدو إعطائها أهمية وأولوية سواء من طرف الحكومات أو المجتمعات.

5- الجهود المبذولة للتقليل من الفجوة الرقمية:

من بين المقترحات المقدمة للحد من الفجوة الرقمية، تلك التي جاء بها تقرير المؤتمر الإقليمي الأوروبي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بوخاريست 9-7 نوفمبر 2002، والذي قدم إلى اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003. وقد تضمن ما يلي :

1- تامين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة: طالبوا فيه بضرورة استفادة الأفراد من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة والأفكار. يجب أن تكون المعلومة في المجال العام متاحة ومتيسرة. كما ينبغي للسياسة العامة أن توسع من نطاق الفرص المتاحة لتوفير المعلومات للجميع.

2- تعزيز النفاذ الشامل بتكلفة معتدلة: يعتبر تطوير البنى التحتية الملائمة شرطا مسبقا لتمكين جميع الأطراف المعنية من النفاذ إلى المعلومات بطريقة آمنة، وموثوقة وبأسعار معتدلة ويضطلع القطاعان العام والخاص بهذه المهمة سويا. ولكي يتسنى إتاحة أسعار أكثر اعتدالا ينبغي للسياسات المطبقة في هذا المجال أن ترمي إلى تهيئة بيئة ملائمة ومفتوحة وقائمة على التنافس.

3- تنمية القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب: على الحكومات أن تضع استراتيجيات شاملة تقدمية لتطوير التعليم، وينبغي تمكين الأفراد من اكتساب المهارات الفورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وفهمه والانتفاع بكل ما يتيحه من إمكانات.

وسوف يتطلب التغيير التكنولوجي وعلى نحو مطرد توفير فرص التعليم مدى الحياة والتدريب المستديم للجميع. وينبغي للسياسات العامة أن تأخذ بعين الاعتبار أوجه اللامساواة في الحصول على التعليم الجيد والتدريب الملائم لاسيما في حالة الفئات المستضعفة والمناطق النائية والتي لا تتيسر لها خدمة كافية.

4- إنشاء بنية تمكينية بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية والسياسية: على الحكومات إذا أرادت تثمين المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، قادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والتنافس، مما يساعد على اجتذاب الاستثمار من القطاع الخاص في المقام الأول لتطوير البنية التحتية.

5- بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يتطلب الانتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الإختراقات الأمنية وكشفها والاستجابة لها بصورة ملائمة.
ولا يعتبر فقط مسالة تتعلق بالحكومات، فالأمر يتطلب ثقافة شاملة للأمن السيبراني.

6- التعاون الدولي: ينبغي للحوار السياسي الدولي على الأصعدة العالمية و الإقليمية بشان مجتمع المعلومات أن يدعم تبادل الخبرات ونقل الدراسات وتقديم المساعدة التقنية بغية سد الفجوات في القدرات، وإنشاء برامج للتعاون الدولي لا سيما في مجال استحداث المحتوى. وسيساعد تقاسم تجارب النجاح والخبرات المستمدة من أفضل الممارسات على تمهيد الطريق لأشكال جديدة من التعاون الدولي.

7- الاستراتيجيات الإلكترونية: من الأهمية أن تعمل الدول على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع

المدني، ومشاركة القطاع الخاص تنطوي على أهمية حاسمة من أجل تنمية سليمة ومستدامة للبنى التحتية والمحتوى والتطبيق.

ومن خلال هذه المبادئ حددت موضوعات ذات أولوية للاستراتيجيات الإلكترونية من أجل وضع استراتيجيات مستقبلية:

- حكومة إلكترونية: أكثر كفاءة وأيسر تقييما
- الأعمال التجارية الإلكترونية: قدرة تنافسية أكبر وفرص عمل أفضل.
- المجتمع الإلكتروني: توسيع نطاق المحتوى والتطبيق على المستوى المحلي.
- التعلم والتعليم الإلكتروني: تمكين الناس من سد الفجوة.

خاتمة

إن قضية الفجوة الرقمية ليست قضية تقنية فقط، أو امتلاك أجهزة حواسيب بنسب مرتفعة قياساً لعدد السكان أو حتى استخدام هذه الحواسيب على نطاق واسع، وإنما هي في إنتاج المعلومات والقدرة على تخزينها في مراكز معلومات وأبحاث، والحق بإدارتها، فضلاً عن وجود قوانين تسمح بحرية الاتصال والتواصل والحصول على المعلومات وتداولها، ومحو الأمية المعلوماتية.